

جامعة الملك سعود
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية



النظام السياسي الإسلامي

ضمن سلة متطلبات الجامعة من مقررات الثقافة الإسلامية

١٠٤ سلم

اعداد

أ.د. سليمان بن قاسم العيد



جامعة الملك سعود

كلية التربية

قسم الثقافة الإسلامية

النظام السياسي الإسلامي

١٠٤ سلم

ضمن سلة متطلبات الجامعة من مقررات الثقافة الإسلامية

إعداد

أ.د. سليمان بن قاسم العيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

الحمد لله نعمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

فلقد خلق الله سبحانه وتعالى البشر وجعلهم يعيشون بشكل جماعات لقوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْتُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات، ١٣] والجماعات البشرية لكي تصلح أمورها لا بد لها من نظام يحكمها وأمير يسير أمورها، فإن الحياة بدون ذلك تكون فوضى لا تستقر على حال، ومن أجل هذا فقد عنيت البشرية عبر التاريخ بالبحث عن أنظمة تسير أمورها، إلا أن أفضل هذه الأنظمة وأصلحها للبشرية ما جاءت به الرسل عليهم السلام من عند ربهم سبحانه وتعالى، وعلى رأس هذه النظم الذي تسوس البشرية النظام السياسي الإسلامي الذي هو موضوع هذا المقرر، وهذا الكتاب يحوي نبذة موجزة عن النظام السياسي الإسلامي ومابه من مزايا تميز بها عن غيره الذي يعطي تصوراً لجانب من جوانب السمو لهذا الدين، وبيان زيف النظم الأخرى التي تعارض هذا الدين، وبخاصة أننا في عصر كثر فيه المرجفون والمشككون، فجدير بالطالب والطالب أن يكون لديهم الوعي الكافي بهذا النظام والاعتزاز به، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهداف المقرر

الهدف العام:

تعريف الطالب والطالبة بالسياسة الإسلامية وتميزها عن غيرها، وإكسابها المهارة في التعامل مع القضايا السياسية المعاصرة من منظور إسلامي.

الأهداف الخاصة:

- يلم الطالب بأسس النظام السياسي الإسلامي، ويعرف خصائصه التي تميزه عن غيره، ويدرك تميز المملكة العربية السعودية في نظامها السياسي المستمد من الكتاب والسنة.
- يكتسب الطالب مهارة تحليل القضايا السياسية المعاصرة، ويستطيع التنبؤ بآثارها وتحديد الموقف المناسب منها، ويتعلم وسائل مواجهة الشبه المثارة حول النظام السياسي الإسلامي وأساليب الرد عليها.
- يعتز الطالب بأحكام النظام السياسي الإسلامي، ويشارك في إيضاح معالمه، ويدفع ما يثيره البعض عليه من الشبه.



الوحدة الأولى

مفهوم النظام السياسي الإسلامي

وخصائصه وأهدافه



أهداف الوحدة

عزيز الدارس يتوقع منك عند دراسة هذه الوحدة أن تحقق الأهداف الآتية :

١. الإلمام بمعنى النظام السياسي في الإسلام وخصائصه وأهدافه.
٢. أن تكون معتزاً بهذا النظام لما يتميز به.
٣. اكتساب القدرة على الإقناع بصلاحية هذا النظام عند الحوار.

١- مفهوم النظام السياسي الإسلامي

مدخل

لو تأملنا في الدول المعاصرة لوجدنا أنها دول متباينة في دياناتها وثقافتها وأجناس شعوبها، إلا أنها مع هذا التباين لا بد لها من نظم تحكمها، ومسؤولين يديرون شؤونها، تلك النظم تختلف من دولة إلى دولة وفق الاختلاف بينها في المجالات المتعددة، ويمكن القول بأن السياسة هي: (جملة التنظيمات، والإجراءات التي تتخذ لتدبير أمور الدولة الداخلية والخارجية)، وهذا هو المفهوم العام للسياسة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية.

إلا أن السياسة الإسلامية لها خصوصية تميزها عن غيرها، ويمكن التعبير عنها بالسياسة الشرعية، ويعرفها ابن القيم (رحمه الله) نقلاً عن ابن عقيل، بأنها: (ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به وحي).^(١)

وعلى نحو من هذا التعريف عرفها عبد الوهاب خلاف، بقوله: (السياسة الشرعية هي تدبير الشؤون العامة للدولة الإسلامية بما يكفل تحقيق المصالح ودفع المضار، مما لا يتعدى حدود الشريعة وأصولها الكلية، وأن يتفق وأقوال الأئمة المجتهدين).^(٢)

إذاً فالسياسة الشرعية هي عملٌ قد يكون نظاماً أو إجراءً تنفيذياً يصدر من الحاكم، أو ممن هو دونه من نائب أو وزير أو نحوهم ممن هم معنيون بتدبير أمور الدولة، بشرط أن يكون هذا العمل لا يتعارض مع الشرع، ولا يلزم من ذلك أن يكون منصوباً عليه في الكتاب أو السنة، أو نطق به الأئمة المجتهدون.

من هنا يتضح لنا أن السياسة الشرعية غايتها تحقيق مصلحة الناس المعنيين بها أفراداً كانوا أو جماعات، وهذه المصلحة المرادة ليست فقط مصلحتهم الحياتية، كما هي غاية السياسات الوضعية، بل تتعدى ذلك فهي مع حرصها على تحقيق المصلحة الدنيوية، تهدف وبشكل أقوى إلى تحقيق المصلحة الدينية، فإذا تحققت المصلحة الدينية تحققت تبعاً لها المصلحة الدنيوية، وفي هذا المعنى يقول سبحانه وتعالى:

﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ١٩، ٢٠.

(٢) السياسة الشرعية، ص ١٧.

٢- نواصط النظام السياسي الإسلامي

لا شك أن النظام السياسي الإسلامي يتميز عن غيره من النظم السياسية الوضعية بخصائص عدة، منها:

١.٢- الربانية:

يتميز النظام السياسي في الإسلام بأنه نظام رباني، والربانية في هذا النظام تعني أمرين: ربانية المصدر، وربانية الوجهة، وبيان ذلك كما يلي:

١.١.٢- ربانية المصدر:

وهذا يعني أن مصدر هذا النظام من الرب سبحانه وتعالى، حيث أنزله في كتابه، ويؤكد هذا ما ورد من التهديد والوعيد لمن لم يحكم بما أنزل الله، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] وقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧].

ومما أنزل في القرآن الكريم من الأنظمة السياسية السمع والطاعة لولي الأمر بعد طاعة الله ورسوله، كما في قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، وكذا العمل بمبدأ الشورى، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. والحكم بالعدل بين الناس، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

وما جاء في الحديث النبوي من هذه الأنظمة، فإنه يدخل تحت هذه الخاصية (الربانية)، لأن الله سبحانه هو الذي بعث رسوله وأوجب طاعته، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا ءَانْتَكُمْ الرَّسُولُ فَحِذُّوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا﴾ [الحشر: ٧]. ولقد جاءت أحاديث كثيرة في شأن هذا النظام، منها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل حبشي، كأن رأسه زبيبة»^(١).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجماعة والإمامة، حديث رقم ٦٦١.

ولهذه الميزة - ربانية المصدر - ثمار عديدة، منها:

١. العصمة من التناقض، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].
٢. البراءة من التحيز، والتحيز: هو الميل لمصلحة طائفة من البشر، أو لبلد دون آخر.
٣. الاحترام وسهولة الانقياد، ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يَوْمُنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].
٤. التحرر من عبودية الإنسان للإنسان، والعبودية: هي الذل والخضوع والانقياد، وقد تنحرف الأنظمة السياسية الوضعية بتذليل الأتباع للمتبعين، واستعلاء الرؤساء على المرؤوسين، وفي جانب آخر من جوانب العبودية، هو أن السادة قد يُحَرِّمون على أتباعهم ما يشاءون، ويحللون لهم ما يشاءون، أما في الإسلام فالمرشع هو الله، فلا خضوع إلا لله، ولا عبودية إلا له سبحانه.

٢.١.٢ - ربانية الوجهة:

وهو أن يبتغي الإنسان بعمله رضا الله سبحانه وتعالى، فالإنسان المسلم هو الذي تكون أعماله كلها لله سبحانه وتعالى، كما في قوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النعام: ١٦٢، ١٦٣].

هكذا يعلن الإنسان المؤمن توجهه لله سبحانه وتعالى في جميع أموره، ومن جملتها منهجه السياسي الذي يسير عليه.

والعمل بالنظام السياسي الإسلامي أمر يُعبد الله به، فالسياسي المسلم الذي يسير على شرع الله مخلصاً في ذلك نيته مأجور عند الله سبحانه وتعالى على سياسته، ومما يدل على ذلك ما ورد في صحيح البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه -، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «سبعة يُظِلُّهم الله في ظلِّه يومَ لا ظلَّ إلا ظلُّه: الإمامُ العادلُ، وشابٌّ نشأ في عبادة ربِّه، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المساجد، ورجلان تحابَّا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجلٌ طلبته امرأة ذات منصبٍ وجمالٍ، فقال إني أخافُ الله، ورجلٌ تصدَّقَ، أخفى حتى لا تعلمَ شمَّاله ما تُنفقُ يمينه، ورجلٌ ذَكَرَ اللهَ خالياً، ففاضت عيناه»^(١).

وفي سنن الترمذي عن أبي سعيد قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «إن أحبَّ الناسِ إلى الله يومَ القيامةِ، وأدناهم منه مجلساً: إمامٌ عادلٌ، وأبغضُ الناسِ إلى الله وأبعدهم منهم مجلساً إمامٌ جائرٌ»^(٢).

(١) الجامع الصحيح، كتاب الجماعة والإمامة، حديث رقم ٦٢٩؛ ومسلم في كتاب الزكاة، حديث رقم ٢٣٧٧.

(٢) كتاب الأحكام، حديث رقم ١٣٢٩.



وفي المقابل فإن من أعرض عن السياسة الإسلامية، وعمل بخلافها فإنه معرض للعقوبة من الله سبحانه وتعالى، ويدل على ذلك ما ورد في صحيح البخاري من حديث معقل بن يسار (رضي الله عنه)، قال سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: «ما من عبد يسترعيه الله رعيةً، فلم يُحطها بنصيحةٍ إلا لم يجد راحة الجنة»^(١).

وفي رواية أخرى عند مسلم من حديث معقل بن يسار (رضي الله عنه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «ما من والٍ يلي رعيةً من المسلمين فيموت يوم يموت وهو غاش لهم إلا حرم الله عليه الجنة»^(٢).

٢.٢ - العالمية

الدين الإسلامي وما جاء به من النظم له خصيصة عالمية، فنظمه تتميز بعالمية الزمان وعالمية المكان. وعالمية الزمان، تعني: أنها صالحة إلى قيام الساعة، وعالمية المكان، تعني: أنها صالحة على أي جزء من أجزاء المعمورة، فهي صالحة للناس جميعهم على اختلاف أجناسهم ولغاتهم، ولقد جاءت الآيات والأحاديث ببيان هذه الصفة، ومن ذلك: قوله سبحانه: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥٢]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ يَتَذَكَّرُ النَّاسُ فِي رَسُولِ اللَّهِ إِلَهُكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

ومن السنة ما ورد عن جابر بن عبد الله (رضي الله عنه)، أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لم يُعْطَهَنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتَهُ الصَّلَاةُ فليُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ ولم تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وكان النبي يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إلى النَّاسِ عَامَّةً»^(٣).

ومما يدل على عالمية هذا الدين أنه هو آخر الأديان ولا دين بعده، فلا بد أن يكون صالحاً لكل زمان ومكان إلى قيام الساعة، وكما أن المصدر الأصلي لهذا الدين بقي سليماً لم تمسه يد التحريف والتبديل، لدليل قاطع أيضاً على عالمية هذا الدين وأنظمته باختلاف أنواعها.

(١) الجامع الصحيح، كتاب الأحكام، حديث رقم ٦٧٣١.

(٢) كتاب الأحكام، حديث رقم ٣٦١.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب أبواب المساجد، حديث رقم ٤٢٧، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، حديث رقم ١١٦٣.

٣.٢- الشمول:

النظام السياسي في الإسلام لم يأت قاصراً على ما يهم الحاكم، أو على ما يهم المحكوم، بل جاء شاملاً لكل ما يحتاجه النظام من بيان لواجبات الأمير وحقوقه، وواجبات المأمور وحقوقه، وجاء النظام الإسلامي أيضاً بما ينظم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الأمم والشعوب من المسلمين وغير المسلمين.

ويدل على هذا الشمول قوله سبحانه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى

لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، قال ابن الجوزي في تفسير هذه الآية: لكل شيء من أمور الدين، إما بالنص عليه، أو بالإحالة إلى ما يوجب العلم، مثل بيان رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أو إجماع المسلمين^(١).

ومما يدل على هذا الشمول أيضاً ما ورد عن أبي ذر (رضي الله عنه)، قال: «لقد تركنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وما يجرُّك طائرٌ جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً»^(٢).

٤.٢- الواقعية:

الواقعية ضد المثالية، وهي في النظام السياسي الإسلامي تعني ثلاثة أمور:

١.٤.٢- الإتيان بالأنظمة والتشريعات السياسية الممكنة التطبيق في واقع البشر.

٢.٤.٢- النظر إلى الحاكم على أنه بشر له حقوقه وعليه واجباته، وعدم التجاوز في حقوقه إلى ما ليس له.

٣.٤.٢- النظر إلى المحكوم على أنه بشر له حقوقه وعليه واجباته، وعدم بخسه من الحقوق ما هو له.

ولقد شطحت بعض النظم الوضعية في واقعيتها، فعلى سبيل المثال، جاءت الشيوعية بنظام (من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته)، وهذه فكرة وهمية لم يستطع الشيوعيون تطبيقها، لأنها تصطدم مع واقع الناس ومع فطرتهم، لذلك خسر الناس هنا حرياتهم في النظام الشيوعي، وما كسبوا المساواة في حياتهم.

وجاء الشيوعيون أيضاً بفكرة أخرى، ألا وهي فكرة زوال الدولة، وما يتعلق بها من أنظمة تحكم الناس، ولكن هذا كله كان خيالاً لم يكن له رصيد من الواقع في يوم من الأيام.

وفي جانب آخر كان الماديون الغربيون ينعقون بفكرة (الديمقراطية)، وهي إحدى صور الحكم التي

(١) زاد المسير، ٤/ ٤٨٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، حديث رقم ٢٠٨٥٤.



تكون فيها السيادة للشعب^(١)، ثم إن هؤلاء الذين ينادون بها لم يستطيعوا تحقيقها لعدم واقعيتها، حتى إن بعض مفكرهم يسخر منها، ويقول: (إنه نظام لا يتحقق إلا إذا حكمت الآلهة).

والنموذج الفارسي قام على أساس اختفاء حقوق المحكوم إزاء الحاكم، فالحاكم عندهم إله سياسي، والمحكوم لا وجود له، لذا انتهى إلى الانغلاق والفشل في صنع دولة مهيمنة، لقد أطلق سيادة الحاكم ولم يسمح للفرد بأي وجود سياسي، ويدل على ذلك ما قاله ربعي بن عامر (رضي الله عنه)، (الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها...) (٢).

كما أن النصرانية تقوم على المثالية في نظرتها للإنسان، أما الإسلام فيقوم على الواقعية وعلى الاعتراف بما في الإنسان من خير وشر، ومن قوة وضعف، والنصرانية المبتدعة تقوم على حل المشاكل بالروحانية وحدها، بينما الإسلام لا يقلل من شأن العامل المادي إلى جانب العامل الروحي، ومن ذلك على سبيل المثال، ما يلي:

النصرانية تطالب الإنسان بالتنازل عن حقه وماله إذا سلب منه، ومن تعاليمهم في ذلك: (وَأَمَّا أَنَا فَأَقُولُ لَكُمْ: أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ. بَارِكُوا لَاعِينِكُمْ. أَحْسِنُوا إِلَى مُبْغِضِكُمْ، وَصَلُّوا لِأَجْلِ الَّذِينَ يُسِيئُونَ إِلَيْكُمْ. مَنْ ضَرَبَكَ عَلَى خَدِّكَ فَاعْرِضْ لَهُ الْآخَرَ أَيْضًا، وَمَنْ أَخَذَ رِدَاءَكَ فَلَا تَمْنَعُهُ ثَوْبَكَ أَيْضًا) (٣).

أما في الإسلام، فإن الإنسان مطالب بالحفاظ على ماله وهو مأجور على هذا، لما في صحيح البخاري عن عبدالله بن عمرو (رضي الله عنهما)، قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: (من قتل دون ماله فهو شهيد) (٤).

وفي صحيح مسلم أيضاً عن أبي هريرة، قال جاء رجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال يا رسول الله، أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: «فلا تعطه مالك»، قال أرايت إن قاتلني؟ قال: «قاتله»، قال: أرايت إن قتلني؟ قال: «فأنت شهيد قال: أرايت إن قتلته. قال: «هو في النار» (٥).

فالنصرانية المبتدعة تطالب المظلوم بعدم مقاومة الظلم والعدوان، فمن تعاليمهم، وأما في الإسلام

(١) المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس ورفاقه، ص ٣٠٧.

(٢) وكان ذلك في معركة القادسية عندما بعثه سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه)، انظر: البداية والنهاية، لابن كثير، ٧ / ٣٩.

(٣) إنجيل لوقا ٦ / ٢٧-٢٩.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، حديث رقم ٢٤٨٠.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، حديث رقم ١٤٠.

فيقتص للمظلوم من الظالم، كما في قوله سبحانه: ﴿وَالْعَيْنِ بِالْعَيْنِ....﴾ [المائدة: ٤٥]، وقوله ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦].
ومع هذا فإنه يحث على العفو، كما في قوله سبحانه: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠].

٥.٢- الوسطية :

جاء الإسلام وسطاً في عقيدته، وسطاً في شريعته بين الغلو والتقصير، وكذلك وسطاً في أنظمتها، ومن جملتها النظام السياسي في الإسلام، فلا هو نظام دكتاتوري مُفَرِّط، ولا نظام ديمقراطي مُفَرِّط، وبهذا كان خير نظام عرفته البشرية.

لقد وصف الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بالوسطية، كما في قوله سبحانه وتعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [سورة البقرة: ١٤٣].
والوسط هو الخيار الأجود، كما يقال قريش أوسط العرب نسباً وداراً أي خيرها، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسطاً في قومه، أي أشرفهم نسباً، وقيل الوسط العدل^(١). وقال القرطبي: ووسط الوادي خير موضع فيه، ولما كان الوسط مجانباً للغلو والتقصير كان محموداً^(٢).

(١) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ١/ ١٩١.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ٢/ ١٠٤. وانظر هذه المزايا في النظام السياسي في الإسلام، سليمان بن قاسم العيد، ص ٨- ١٩.

٢- أهداف النظام السياسي الإسلامي

للنظام السياسي الإسلامي أهداف سامية، تتحقق بها سعادة الناس في الدنيا والآخرة، ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف رئيسية، هي: إقامة الدين، إقامة الدنيا على أساس الدين، تحقيق الأمن، تحقيق العدل.

١.٣ - إقامة الدين :

المراد بالدين هو دين الإسلام، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وإقامة الدين مقصد رئيس في السياسة الإسلامية، قال تعالى ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [سورة الحج: ٤١]. والمراد بإقامته: حفظه وإظهار شعائره، والدعوة إليه، وتطبيق حدوده؛ ويتمثل ذلك في عدة نقاط، هي:

١. إقامة شعائر الدين في المجتمع المسلم مثل الصلوات المفروضة في المساجد، وصلاة الجمعة، والعيدين، والكسوف، والاستسقاء، وتهيئة المساجد والمصليات لذلك، وإعانة المسلمين على أدائها، ومن ذلك القيام على إخراج الزكاة، وتيسير جبايتها وصرفها على مستحقيها، والقيام بما يلزم لتيسير الحج، والتسهيل على الحجاج لأداء مناسكهم، وغير ذلك من أنواع العبادات التي تتطلب تنظيماً معينة من الدولة.

٢. الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهي من الأمور الهامة في النظام السياسي الإسلامي، كما دلّت على ذلك الآية السابقة، والقيام بذلك أمر مهم في حفظ هذا الدين.

٣. إقامة الحدود الشرعية على العصاة والمجرمين، فهو أمر مهم في حفظ هذا الدين، لما فيها من ردع لهم وزجر لغيرهم، ومن هذه الحدود على سبيل المثال، قطع يد السارق، لقوله سبحانه:

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا ۗ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]

٣٨]، وتنفيذ الحد لا يقوم به الأفراد بينهم، ولكنه مسؤولية ولي الأمر.

٤. محاربة البدع والشركيات، فإن كثيراً مما يفسد الأديان في المجتمعات انتشار البدع والشركيات فيهم، فإذا لم يقوموا بمحاربتها وتغييرها كثرت وانتشرت وأفسدت الدين على أهله.

٥. جهاد المعاندين والمكابرين الذين يصدّون عن سبيل الله ويمنعون انتشار الدعوة، ويعيقون عمل

الدعاة، ويحاولون فتنة الناس.

٢.٣ - إقامة الدنيا بالدين:

مما يهدف إليه النظام السياسي الإسلامي السعي لتحقيق الحياة الكريمة للناس وفقاً لأحكام الشريعة، ومبادئها التي جاءت بما يحقق سعادة الإنسان وفلاحه في الدنيا والآخرة، فالناس كما أنهم بحاجة إلى سياسة ترعى مصالحهم الدينية، فهم أيضاً بحاجة إلى سياسة ترعى مصالحهم الدنيوية، فأمرهم المعيشية من غذاء ودواء وملبس ومسكن ووسائل نقل واتصالات وغيرها، أمور تهدف السياسة الإسلامية رعايتها والعناية بها، وقد بين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مسؤولية ولي الأمر في ذلك حيث قال: «ألا كُلُّكُمْ رَاعٍ. وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ...»^(١)، والمسؤولية هنا مسؤولية عامة في كل شؤونهم، ومنها شؤونهم الدنيوية.

٣.٣ - تحقيق الأمن:

لا يمكن للمجتمع أن يعيش بسلام ما لم يتحقق له الأمن، لذا كان من الأهداف الرئيسة للسياسة الإسلامية، تحقيق الأمن الداخلي والخارجي للناس، فالأمن الداخلي يتمثل في حمايتهم من المجرمين الذين ينتهكون الحرمات، ويعتدون على الأنفس والأعراض والأموال، فيكون ذلك باتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من الجريمة، وإيقاع العقوبة عليهم حال ارتكابها.

وأما تحقيق الأمن الخارجي فيكون في حماية المجتمع من الأعداء الذين يتسلطون عليهم من الخارج، وقد عبر الماوردي عن الأمن الداخلي بقوله: "حماية البيضة، والدُّب عن الحريم، ليتصرف الناس في المعاش، ويتشروا في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو بهال"، وعبر عن الأمن الخارجي بقوله: "تحصين الثغور بالعدّة المانعة، والقوة اللازمة حتى لا تظفر الأعداء بثغرة ينتهكون فيها محرماً، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دماً"^(٢)، فتحقيق أمن الناس ضرورة من الضرورات التي تفرضها السياسة الشرعية على أولي الأمر والحكام، فيها تُحفظ الأوطان من العدوان، والسيادة من الابتزاز، وتُصان حقوق المحكومين من الانتهاك، فلا تظال أرواحهم ولا أموالهم ولا أعراضهم.

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاستقراض وأداء الديون، حديث رقم ١١٦٣، ومسلم في كتاب الأمانة، حديث رقم ٤٧٠١.

(٢) الأحكام السلطانية ٤٠/١.



٤.٣- إقامة العدل بين الناس:

معناه إعطاء كل ذي حقّ حقه، دون محاباة ولا تمييز بين قويّ وضعيف، ولا بين غنيّ وفقير، وبذلك يأمن الناس على حقوقهم، ويشقون في حُكامهم، وينضون تحت لوائهم طائعين.

ومظاهر العدل كثيرة، كالعدل في توزيع الأعمال والأجور وثروات البلاد، والتسوية في الحقوق الطبيعية، كحقّ العمل، وحقّ التعليم، وحقّ التملك، وحقّ المأوى، وحقّ التقاضي، وحقّ السفر والتنقل، وغيرها من الحقوق، وقد أشار الماوردي إلى جانب منها بقوله: "تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير"^(١).

للتوسع في موضوع هذه الوحدة يمكن الرجوع للمراجع الآتية:

- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، لابن القيم.
- الأحكام السلطانية، للماوردي.
- السياسة الشرعية، لابن تيمية.
- مجلة الوعي الإسلام:

http://alwaei.com/topics/view/article_new.php?sdd=1183&issue=485

(١) الأحكام السلطانية، للماوردي، ١/ ٤٠، وما بعدها.